الأمم المتحدة

E/2001/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 February 2001
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١

٣ و ٤ أيار/مايو ٢٠٠١

البند ٢ من جدول الأعمال

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٩	٢
أولا - دور فرقة العمل	١٠-١٧	٣
ثانيا - الأهداف العامة	١٨	٥
ثالثا - وضع إطار استراتيجي عام لفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال	١٩-٢٠	٥
رابعا - الطرائق	٢١-٢٥	٧
خامسا - المبادئ المطبقة في تكوين فرقة العمل والدعم المقدم من الأمانة	٢٦-٣١	٧
سادسا - الجلسات ومدة الولاية	٣٢-٣٥	٨
سابعا - آليات التمويل	٣٦-٣٧	٩
ثامنا - الاستنتاج	٣٨-٤٠	٩

280201 280201 01-26045 (A)

مقدمة

١ - أعد هذا التقرير استجابة للإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي[1] واستجابة لقرار المجلس ٢٩/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ الذي دعا فيه المجلس إلى إنشاء فرقة عمل معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال بناء على مشاورات يجريها الأمين العام مع جميع أصحاب المصلحة والدول الأعضاء (المرفق، الفقرتين ١ و ٢).

٢ - وعين الأمين العام لمساعدته على الاضطلاع بولايته، خوسيه ماريا فيغويرس - أولسن، رئيس كوستاريكا السابق، ممثلا خاصا له معنيا بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وشكل فريقا من كبار المستشارين معنيا بتكنولوجيا المعلومات والاتصال يتألف من ممثلي الحكومات، والقطاع الخاص، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، برئاسة السيد خوسيه ماريا فيغويرس - أولسن. وأجرت عدة أفرقة يرأسها أعضاء من الفريق الاستشاري في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ مشاورات واسعة النطاق مع الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما فيهم القطاع الخاص ، في جميع المناطق.

٣ - وعلاوة على ذلك وجهت مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء لمعرفة آرائها واقتراحاتها بشأن تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. ووجه طلب مماثل إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأحيلت ردود هذه الدول والمؤسسات إلى الفريق الاستشاري كي يأخذها في الاعتبار عند وضع مقترحاته وتوصياته.

٤ - وفي نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، اعتمد المستشارون تقريرا قدم إلى الأمين العام في أوائل شباط/فبراير ٢٠٠١ لمساعدته على صياغة التوصيات التي يود عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن إنشاء فرقة عمل معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال. وفي رسالتهم، أكد المستشارون على ضرورة اعتبار تقريرهم خطوة أولى على درب التفكير الجماعي الذي ينبغي للفرقة العاملة نفسها أن تواصل تطويره وتحسينه ليكون منهاجا تتبعه لاتخاذ إجراءاتها.

٥ - ويتبين من نتائج المشاورات أن هناك اتفاقا واسعا على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من شأنها أن تكون أداة فعالة للإسراع بوتيرة النمو ذي القاعدة العريضة وبالتنمية المستدامة وللحد من الفقر. وإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تهيئ بيئة جديدة للتنمية وتوفر بالتالي فرصة فريدة للقيام بمبادرة جديدة تدعو الحاجة إليها بإلحاح.

٦ - بيد أن ما يثير القلق هو أن الامكانات الهائلة التي توفرها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية لا تنعكس بصورة كافية في السياسات والبرامج والمشاريع الإنمائية. وثمة مبادرات وأنشطة عدة على جميع المستويات وفي جميع مناطق العالم تحاول التصدي لهذا التحدي. ولا بد من تنوع الجهود إذ ليست هناك حلول شاملة تستجيب لمختلف الشروط والاحتياجات الإقليمية والوطنية والمحلية. ويمكن تعزيز أثر هذه المبادرات والمشاريع على التنمية بصورة ملموسة من خلال تعزيز التداؤب، وكفالة التكامل، وتعزيز الوعي ومن خلال دعم الممارسات الناجحة وتكرارها وتعزيزها.

٧ - والنتيجة الأساسية المستخلصة من المشاورات هي أن مبادرة إنشاء فرقة عمل معنية بتكنولوجيا المعلومات

والاتصال مبادرة تأتي في وقت مناسب جدا وتحظى بتأييد واسع، بما في ذلك تأييد القطاع الخاص. وقد أكد أصحاب المصلحة مرارا أن مبادرة بهذه الحجم وبهذه الأهمية، تقتضي، نظرا لاستنادها على شراكة حقيقية بين مختلف أصحاب المصلحة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، أن يشرف عليها ''وسيط أمين'' ولا غنى عن دور الأمم المتحدة، ولا سيما عن دور الأمين العام في هذا المجال.

٨ - ولا بد من مشاركة القطاع الخاص ودعمه لهذه المبادرة كي تكون فعالة ومستمرة. ويجب تهيئة ظروف ''مفيدة'' يكون فيها الدفع بعجلة التنمية وتوسيع الأسواق عنصرين متكاملين وداعمين لبعضهما بعضا. ومن شأن القطاع الخاص أن يضطلع بدور رئيسي من خلال وضع النماذج التجارية والتوصل إلى المبتكرات التكنولوجية ليستفيد منها الفقراء بغية تمكينهم من تحقيق الثروات.

٩ - وتجد الأمم المتحدة نفسها نظرا لسلطتها المعنوية وطابعها العالمي والتمثيلي، في موقع فريد يؤهلها لبلورة رؤية تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عاملا يستطيع بناء عالم ينعدم فيه الفقر. ومن شأن الأمم المتحدة، بقيادة الأمين العام، أن تضفي بعدا عالميا حقا على الجهود الرامية إلى سد الثغرة الرقمية وتعزيز الفرص في مجال التكنولوجيا الرقمية وجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حقا في خدمة التنمية من أجل الجميع. وكي تقوم المنظمة بهذا الدور، ينبغي لفرقة العمل المقترح إنشاؤها أن تضم جميع أصحاب المصلحة في إطار شراكة استراتيجية تستند إلى مصالح مشتركة حقيقية وأهداف مشتركة تركز على أوجه التداؤب لا على التنسيق. وينبغي أن يعتبرها جميع أصحاب المصلحة قيمة مضافة إلى غيرها من المبادرات والأنشطة المماثلة. وينبغي أن تعكس بصورة كافية تنوع احتياجاتهم وتطلعاتهم. واستنادا إلى هذه الاعتبارات، يطرح هذا التقرير مقترحات لإنشاء إطار استراتيجي واسع لفرقة العمل كي تتصدر الجهود المبذولة لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية على الصعيد العالمي.

أولا - دور فرقة العمل

١٠ - حدد الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال عددا من العناصر الرئيسية في إطار الدور الذي ينبغي أن تقوم به فرقة العمل لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وفيما يلي موجز لهذه العناصر.

١١ - تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة في خلق اقتصاد جديد ومجتمع عالمي جديد للمعلومات. والتحدي الماثل أمامنا هو تمكين شريحة المستبعدين التي تمثل أربعة بلايين نسمة من سكان العالم من المشاركة في ثورة المعلومات والاستفادة منها. وليست تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غاية في حد ذاتها بل وسيلة للوصول إلى هذه الغاية. وينبغي أن تسعى فرقة العمل إلى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسد الثغرات الاجتماعية والاقتصادية التي تقسم العالم - ولا ينبغي لها أن تحل محل الجهود الإنمائية الواسعة النطاق بل ينبغي أن تكملها بوصفها عاملا داعما من شأنه تمكين الفقراء من المعارف والمهارات التي يحتاجونها لتحرير أنفسهم من قبضة الفقر. وينبغي أن تكون فرقة العمل أداة استراتيجية لتطوير نهج مبتكرة جديدة وجريئة وللتفكير ''بأسلوب مبتكر'' لإيجاد حلول تكنولوجية تساعد البلدان الفقيرة والفقراء على تخطي التكنولوجيات والمراحل الإنمائية التقليدية. وينبغي أن تسعى فرقة العمل إلى اعتماد أفضل البرامج والممارسات وتشجيعها، وأن تساعد على سد ''الثغرة الجينية'' بجعل الأطفال، بمن فيهم الأولاد والبنات، يتقدمون قطار التنمية ويستحثون عجلاته. وينبغي لها أن تساعد فرقة العمل على بلورة نهج متوازنة من شأنها معالجة

قضايا تعزيز الوصول إلى المعلومات، وتطوير المهارات، والمضامين المحلية، والرغبة والقدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

١٢ - والمهمة ملحة بوجه خاص إذ لم توضع بعد أي نماذج تجارية ولم يتم تهيئة البيئة التنظيمية اللازمة. ولذلك، هناك فرصة فريدة سانحة للتمهيد على نطاق واسع لوضع نماذج تراعي احتياجات الفقراء.

١٣ - وينبغي أن تسعى فرقة العمل أساسا إلى إذكاء الوعي، وحشد التزامات الزعماء السياسيين على أعلى المستويات والمساعدة على خلق مؤسسات وأطر تنظيمية مستقلة ومواتية، ووضع المعايير والمبادئ التوجيهية استنادا إلى الخبرات والمعارف المتاحة وتهيئة الظروف اللازمة للوصول الميسور إلى المعلومات وتطوير التطبيقات والمضامين وتنظيم المشاريع على الصعيد المحلي. وينبغي أن تكون فرقة العمل أداة لسد الفجوة بين دوائر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والدوائر الإنمائية. وينبغي أن تساعد على وضع الأدوات اللازمة لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ممارسات وسياسات التعاون الإنمائي حتى يتم حشد المساعدة الإنمائية الرسمية بأساليب جديدة ومبتكرة.

١٤ - وينبغي أن تحدد فرقة العمل أهداف ومقاصد جريئة مشفوعة بأطر زمنية محددة وأن تضطلع بحملات تضم أصحاب المصلحة لتعبئة الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والدوائر الأكاديمية والجماعات المحلية ودوائر الأعمال التجارية لبلوغ هذه الأهداف. وإذ تعمل فرقة العمل على تحقيق أهداف طويلة الأجل باستثمار أفضل المواهب المتاحة للدفع بهذه الجهود، ينبغي لها أيضا أن تسعى إلى تحقيق مكاسب على المدى القريب بغية تبيان نتائج ملموسة وواضحة.

١٥ - وينبغي لفرقة العمل بحكم إنشائها في إطار سلطة الأمين العام وتمثيلها لجميع اصحاب المصلحة ذوي الصلة، أن تكون قادرة على إصدار نداء موحد لاتخاذ إجراءات عاجلة وإقامة شراكات استراتيجية وخلق الوعي والانسجام الضروريين للجهود الحالية والمستقبلية دون الإخلال بتنوع المبادرات والأنشطة. وليس الغرض من فرقة العمل أن تتولى أو تحل محل عمليات هامة أخرى في هذا المجال. ويجب أن يكون أحد المبادئ الأساسية لتشغيلها هو تحقيق التداؤب مع غيرها من الأنشطة التي تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف، ولا سيما مبادرة إنشاء فرقة عمل معنية بفرص التكنولوجيا الرقمية التي طرحتها مجموعة البلدان الثمانية.

١٦ - ولتحقيق نتائج ملموسة ومستمرة، ينبغي أن تكون الإجراءات المتخذة في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية محلية وينبغي تعزيز التعاون على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي بيد أنه ينبغي أن يكون جدول الأعمال الواسع موضوعا على نطاق عالمي. وينبغي أن تسهم الأمم المتحدة، من خلال فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في هذا الجهد على مستوى نوعي جديد يعكس نقاط القوة التي تنفرد بها المنظمة - من قبيل المشروعية والعالمية والخبرة والحضور في الميدان، فضلا عن دورها الحفاز والمواتي لتحديد الأولويات العالمية وتعزيز المبادرات القائمة والجديدة وزيادة قيمتها على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

١٧ - وليس الغرض من فرقة العمل أن تكون وكالة تشغيلية أو تنفيذية. فلتنفيذ البرامج والمشاريع التي تود تعزيزها ودعمها، ينبغي لها أن تحدد الكيانات المناسبة وتيسر الاتصالات بين الأطراف المهتمة.

ثانيا – الأهداف العامة

١٨ - حدد قادة العالم خلال مؤتمر قمة الألفية المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ هدف تقليص نسبة السكان الذين يعانون من الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولا يمكن بلوغ هذا الهدف إلا بالإسراع بوتيرة النمو على نحو ملحوظ وتمكين الفقراء من الاستفادة من مزاياها بوصفهم جزءا من الحل لا المشكلة. وبوسع فرقة العمل أن تساعد على بلوغ هذا الهدف بالإسهام في الجهود الرامية إلى تسخير كامل الإمكانات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصال لغرضي التنمية والحد من الفقر. وينبغي أن يكون الهدف العام الذي تتوخاه فرقة العمل هو تصدر الجهود الرامية إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الخطط والبرامج والمشاريع الإنمائية وتعزيز تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في جميع القطاعات الاقتصادية. وينبغي أن تركز هذه الجهود أساسا على البلدان النامية، ولا سيما على البلدان الأفريقية وغيرها من أقل البلدان نموا.

ثالثا – وضع إطار استراتيجي عام لفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال

١٩ - ينبغي أن تعمل فرقة العمل، واضعة نصب عينيها هدف الحد من الفقر المعلن عنه في مؤتمر قمة الألفية واستنادا إلى عناصر دورها الرئيسية المذكورة أعلاه، على تقديم المشورة إلى الأمين العام بشأن الاستراتيجية العامة لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنشطة الإنمائية. وينبغي لها أن تبلور نهجا لا مركزيا للتعاون استنادا إلى تحديد المشكلات والفجوات في الأنشطة القائمة المتعلقة بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية التي قد تستفيد من المناقشات والمداولات على الصعيد العالمي الأوسع. وينبغي أن يتضمن هذا النهج تطوير آليات فرق عمل وطنية وإقليمية ودون إقليمية لدعم أعمال فرقة العمل العالمية. وفي انتظار وضع ترتيبات أكثر تفصيلا في صيغها النهائية أثناء وضع برنامج العمل (انظر الفقرتين ٢٢ و ٢٥ أدناه تحت بند ''الطرائق'') نورد فيما يلي العناصر الرئيسية التي ينبغي الاستناد إليها:

٢٠ - ينبغي لمجالات الأولوية التي تتركز عليها أنشطة فرقة العمل أن تكون الأولويات السابق ذكرها في الإعلان الوزاري من الجزء الرفيع المستوى. وضمن هذا الإطار ينبغي التركيز بشكل خاص على ما يلي:

(أ) زيادة وعي صانعي السياسات وفهمهم للقدرة التي ينطوي عليها تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وذلك كشرط أساسي لإيجاد القيادة والالتزام السياسيين القويين من جانب الحكومات في هذا المجال؛

(ب) تعزيز الوصول الشامل والمتيسر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولا سيما عن طريق وضع هذه التكنولوجيا في متناول أكثر الرجال والنساء فقرا من أجل تحسين إيراداتهم وصحتهم وتعليمهم ومعلوماتهم. وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي التركيز على ما يحرز من تقدم بغية تحقيق نتائج سريعة باستخدام نماذج جديدة والاستفادة من الابتكارات؛

(ج) مساعدة الدول الأعضاء في رسم الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء أطر السياسات وإيجاد بيئة تنظيمية تشمل الأطر التنظيمية المستقلة المناسبة الخاصة بالاتصالات، تفضي إلى الاستثمار وتطوير البنية التحتية، وتشيع مناخا تنافسيا وتعزز القدرة المحلية على تنظيم المشاريع وخفض حدة الفقر عن طريق تيسير عمل الفقراء على حسابهم ولا سيما النساء منهم، والنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتوفير الصحة وخلق فرص للعمل للفقراء؛

(د) تنمية الموارد البشرية وبناء قدرات المؤسسات بما في ذلك استعمال الأساليب الالكترونية في الحكم والتعليم والتدريب وتطوير البرامج كالتدريب على التكنولوجيا في المجتمعات المحلية، والتدريب والتعليم بواسطة الإنترنت مع التركيز على الفتيات والفتيان؛ والترويج لتحقيق توازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية و ''المساواة الرقمية''؛

(هـ) تعزيز الاتساق والتآزر بين المبادرات والأنشطة الحالية على جميع الصعد عن طريق:

'١' تطوير بحث تعاوني وخطة للاتصالات يحددان المشاكل والثغرات لا سيما في مجالات من قبيل تهيئة سوق أولية يعمل على تطويرها صغار الباعة والمستهلكين، وترويج المعرفة الرقمية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في تسخير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لأغراض التنمية؛

'٢' تبادل المعلومات المتعلقة بالأولويات والاستراتيجيات والأنشطة؛

'٣' إقامة صلات وثيقة مع المبادرات الإقليمية والوطنية بغية رفع مستوى خبرتها وتجنب الازدواجية والترويج لتكرار الممارسات الناجحة؛

(و) بناء الشراكات والشبكات والاتحادات المالية كي يتسنى اتخاذ الإجراءات من جانب أصحاب المصلحة ذوي الصلة بما فيهم القطاع الخاص على كل من الصعد العالمي والإقليمي والوطني؛ وتيسير تبادل الخبرة ذات الصلة التي يملكها كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو والاستفادة من العِبَر في:

'١' برامج تسخير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لأغراض التنمية؛

'٢' تنمية الموارد البشرية؛

'٣' تطوير تطبيق هذه الخبرات ومضمونها على الصعيد المحلي؛

'٤' الخبرات المكتسبة في استعمال الأساليب الالكترونية في الحكم؛

'٥' الحفاظ على المعرفة التقليدية ونشرها؛

'٦' تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب؛

(ز) تحديد وتعبئة موارد مالية وتقنية وبشرية جديدة وإضافية من أجل الترويج لبرامج ومشاريع تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وتوفير التمويل لها مع إيلاء اهتمام خاص لما يلي:

'١' تكرار ورفع مستوى المشاريع والبرامج والممارسات الناجحة؛

'٢' نماذج رأسمالية للمشاريع الاجتماعية تهدف إلى تقديم رؤوس أموال للمشاريع الخاصة في شكل مبالغ أولية لتنمية الأسواق تنمية مسؤولة وقابلة للاستمرار من الناحية الاجتماعية؛

'٣' البحث والتطوير في مجال استنباط نماذج جديدة من الأعمال والابتكارات التقنية الهادفة إلى توسيع القدرة على الوصول إلى الفقراء والمناطق النائية والريفية بتكاليف منخفضة؛

(ح) تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الهيئات التابعة للأمم المتحدة والمساعدة في وضع استراتيجية واسعة

على نطاق منظومة الأمم المتحدة تعنى بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والاستفادة من استراتيجياتها وأنشطتها مع مراعاة مجالات من قبيل تعبئة الموارد المالية والتقنية والبشرية فضلا عن إيجاد تآزر مع المبادرات الأخرى؛

(ط) الترويج للأخذ بنهج منفتح وشامل وقائم على المشاركة لوضع المعايير والأطر التنظيمية وآليات الحكم المتعلقة بالأنشطة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في مجالات عدة منها الخصوصية والجرائم الحاسوبية والمعاملات التجارية والمالية، وذلك عن طريق الاستفادة من العمل الجاري حاليا في عدد من الهيئات الدولية والتجمعات الصناعية الهادف إلى إيجاد الحلول للقضايا التنظيمية؛

(ي) توفير قيادة عالمية تحقق توازنا أفضل بين الرجال والنساء في البرامج والأنشطة المتعلقة بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

رابعا – الطرائق

٢١ – ينبغي لطرائق تسيير شؤون فرقة العمل أن تكون بسيطة وفعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة. كما ينبغي لأنشطتها أن تكون بشكل رئيسي سريعة التنفيذ وابتكارية وشاملة.

٢٢ – وبهدف تنفيذ العناصر الاستراتيجية المشار إليها أعلاه من الضروري أن تقوم فرقة العمل، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، بصوغ برنامج عمل يتضمن مجموعة من الأولويات الواضحة محددة المواعيد وذات مؤشرات إنجاز. وتحقيقا لأهدافها الاستراتيجية، ينبغي لها وضع آليات وإجراءات للرصد والتقييم تتسم بالفعالية والشفافية والمشاركة. بيد أنه ينبغي أن يكون واضحا أنه لا يقصد من إنشاء فرقة العمل فرض سلطة تنظيمية من أي نوع كان على المنظمات والمبادرات، وهكذا ينبغي لهذه المؤشرات والحالة هذه ألا تكون ملزمة فهي لن تستخدم إلا لقياس ما تحرزه الجهود المشتركة من تقدم.

٢٣ – وينبغي لفرقة العمل في أولى المهام التي ستقوم بها، التفاعل والتعاون مع الأنشطة الأخرى في تجميع قائمة/خلاصة عالمية للبرامج المتصلة بتسخير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لأغراض التنمية، والمشاريع وأفضل الممارسات المستقاة من العبر المستخلصة المتعلقة بالمشاريع الجارية حاليا، وكذلك في توفير هذه المعرفة لمتلقيها المحتملين وسائر أصحاب المصلحة المهتمين.

٢٤ – وتنفيذا لهذه الاستراتيجية ينبغي لفرقة العمل أن تلقى الدعم من شبكة سواتل ومن آليات إقليمية ودون إقليمية ووطنية يتم إنشائها، قدر المستطاع، على أساس البرامج والأنشطة الموجودة. وستسهم أفرقة العمل الفرعية هذه في أنشطة فرقة العمل وأمانتها عن طريق البحث والعبر المستخلصة وبوصفها مصدرا لـ ''عملية الجرد العالمية'' وستبدأ أفرقة العمل الفرعية نشاطها بتعبئة جميع الجهات الفاعلة على هذه الصُعد بغية إبراز ومعالجة الفجوات والقيود التي جرى تحديدها محليا وعالميا في مجالي السياسة العامة والاستراتيجية.

٢٥ – وستستعرض فرقة العمل برنامج عملها حسب الاقتضاء، على أساس النتائج المحققة تمهيدا لإدخال التعديلات اللازمة.

خامسا – المبادئ المطبقة في تكوين فرقة العمل والدعم المقدم من الأمانة

٢٦ – ينبغي لتكوين فرقة العمل أن يعكس الطابع النوعي الجديد الذي تتسم به والمتمثل في الجهد الذي يبذله أصحاب المصلحة المتعددون بما يحقق المشاركة الكاملة والفعالة لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع الخاص. وحرصا على

تحقيق ما يلزم من ابتكارات وعلى سرعة التحرك ينبغي لفرقة العمل أن تتمتع بالاستقلال في تسيير أمورها.

٢٧ - يعين الأمين العام أعضاء فرقة العمل في أعقاب مشاورات يجريها مع المجموعات الإقليمية على أساس المعايير التالية:

(أ) أن تكون فرقة العمل مكونة من ممثلين رفيعي المستوى عن أصحاب المصلحة على صعيد رسم السياسات؛

(ب) أن يكون تكوين فرقة العمل متوازنا من حيث تمثيل الشركاء (القطاعين العام والخاص والمنظمات التي لا تستهدف الربح ومنظومة الأمم المتحدة) والتمثيل الجغرافي (البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية)؛

(ج) أن تكون الفرقة العاملة هيئة شاملة، وقائمة على المشاركة، وفعالة في الوقت نفسه، وبأصغر حجم ممكن دون أن يمس ذلك طابعها التمثيلي؛

(د) يكون رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عضوا بحكم منصبه، في فرقة العمل.

٢٨ - وفقا للمعايير المبينة أعلاه ومع مراعاة تكوين الهيئات الموجودة مثل المجالس التنفيذية للبرامج والصناديق التابعة للأمم المتحدة، اقتُرح أن تكون فرقة العمل مكونة من ٣٧ عضوا على النحو التالي:

(أ) ثمانية عشر ممثلا عن الدول الأعضاء؛

(ب) ثمانية ممثلين عن القطاع الخاص؛

(ج) أربعة ممثلين عن القطاع الذي لا يستهدف الربح، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية؛

(د) ستة ممثلين عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

(هـ) رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (بحكم منصبه).

٢٩ - ولفرقة العمل أن تضع ترتيبات تسيير شؤونها وتنشئ مجموعات العمل/الدراسة التقنية، بحسب الاقتضاء. وتنتخب فرقة العمل رئيسها بنفسها.

٣٠ - وينبغي لفرقة العمل أن تضع الترتيبات الملائمة بما يحمل على المشاركة والإسهام بمدخلات من جانب جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة الذين قد يُبدون اهتمامهم بالمشاركة في هذه العملية.

٣١ - وستلقى فرقة العمل هذه الدعم من أمانة صغيرة مكونة من موظفين أساسيين ودعما إضافيا على أساس إعارة الموظفين من الوكالات المشاركة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين. وستحدد آليات أفرقة العمل الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية ترتيباتها الخاصة المتعلقة بأعمال الأمانة.

سادسا - الجلسات ومدة الولاية

٣٢ - بالنظر إلى تسارع الظروف المتغيرة التي تشهدها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وحرصا على استمرارية جدوى فرقة العمل في الاضطلاع بالمهمة المطلوبة منها، ينبغي لولاية فرقة العمل أن تستمر لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ جلستها الموضوعية الأولى التي من المقرر عقدها بمجرد أن يصبح ذلك ممكنا بعد الانتهاء من تكوينها.

٣٣ - ويمكن عقد جلسة عمل تنظيمية قصيرة للإعداد للجلسة الموضوعية الأولى ووضع برنامج العمل، مع مراعاة العمل الذي تقوم به حاليا منتديات أخرى بما فيها فرقة

العمل المعنية بفرص التكنولوجيا الرقمية التابعة لمجموعة البلدان الثمانية.

٣٤ - وبغية تأمين مشاركة رفيعة المستوى في هذه الجلسات، لن تجتمع فرقة العمل عادة أكثر من مرتين في السنة لفترة تتراوح بين يومين وثلاثة أيام. ويمكن أن تعقد هذه الاجتماعات في مقر الأمم المتحدة أو أن تستضيفها بلدان وفقا لتناوب إقليمي.

٣٥ - وتقدم فرقة العمل تقريرا سنويا للأمين العام يركز على أبرز القضايا الناشئة ويتضمن توصيات بشأنها في سياق التنمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقوم الأمين العام، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة، باستعراض طريقة عمل وتكوين فرقة العمل هذه قبل انتهاء ولايتها الأساسية.

سابعا - آليات التمويل

٣٦ - ينبغي ألا يؤدي تمويل أنشطة فرقة العمل إلى تحويل الموارد عن جهود أخرى ترمي إلى تحقيق التنمية والحد من الفقر.

٣٧ - وكي تتمكن فرقة العمل من الاضطلاع بمهامها، ينبغي إنشاء ميزانية رئيسية مكونة من التبرعات تكون خاضعة لسلطة الأمين العام وتهدف أساسا إلى دعمها في تسيير شؤونها وتلبية احتياجات أمانتها. وستسعى فرقة العمل، في سياق تنفيذ برنامج عملها، إلى حشد التمويل لدعم البرامج والمشاريع. ولها في هذا السياق أن تنظر في حشد موارد إضافية لإنشاء صندوق استئماني وزيادة الموارد عبر ما تراه مناسبا من آليات أخرى.

ثامنا - الاستنتاج

٣٨ - يشكل تسخير قدرة ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تحقيق التنمية للجميع والحد من الفقر وتمكين المهمشين حاليا، تحديا ضخما. ولكن، في الوقت نفسه، ثمة فرصة حقيقية للتأثير بشكل ملموس في حياة السواد الأعظم من سكان هذا الكوكب.

٣٩ - ومع أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست عصا سحرية تجعل من الممكن التغلب على الفقر ومعالجة المشاكل الإنمائية، إلا أنها قادرة على الإسهام بشكل كبير في مواجهة العديد من التحديات الإنمائية القديمة العهد. ومن هذا المنطلق، يشكل إنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال حافزا هاما في هذا المسعى.

٤٠ - إن السرعة التي تحدث بها التحولات التكنولوجية والاقتصادية العالمية تستدعي تحركا موضوعيا على نطاق عالمي اليوم، فالتغيرات التي كانت تستغرق سنوات تطرأ اليوم في غضون أشهر؛ والتغيرات التي كانت تستغرق أشهرا فيما مضى تطرأ اليوم في غضون أسابيع. ولا يتمثل هذا التحدي في سد ''الهوة الرقمية'' القائمة فحسب، بل أيضا في تجنب إمكانية اتساعها. وإن فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال قادرة، بالاستناد إلى الدعم والالتزام القويين من جانب جميع الشركاء، على الإسهام إسهاما ملموسا في سعينا إلى تحقيق عالم أفضل للجميع.

الحواشي

(١) انظر A/55/3، الفصل الثالث، الفقرة ١٧.

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥ الفقرة ١٩.